

مدير الصحة بالحديدة لـ«الميثاق»: 862 إصابة بدُمى الصنك بالحلية

بالحديدة، إضافة إلى فرق الترسد الوبائي وطواقم العمل الطبية والصحية العاملة بالمديرية، موضحاً أن العمل يجري منذ الإبلاغ عن الحالات وصدور توجيهات وزير الصحة بهذا الخصوص.. وقد تم صرف الأدوية والخيّام والناموسيات لمنطقة الخوبة، وتم البدء بذلك بمنطقة الحلية من يوم أمس الأحد.

أن عدد الحالات بالخوبة (٨٦٢) حالة منها (٢) حالات وفاة و(٤) حالات مازالت بحاجة للعناية والمتابعة، وقد تمت السيطرة على الوضع بفضل جهود الفرق الطبية المختصة، مشيراً في حديثه الهاتفي من منطقة الخوبة إلى أن الفرق الطبية المتواجدة بالمنطقة هي من هيئة مستشفى الثورة ومستشفى العلفي ومستشفى السلخانة

الحديدة - محمد شنيبي تمكنت الفرق الصحية المختصة من السيطرة على الوضع الصحي بمدينة الحلية محافظة الحديدة التي اجتاحتها حمى الصنك أواخر يناير الماضي، وأوضح مدير عام مكتب الصحة العامة بالمحافظة الدكتور عثمان البيضاني لـ«الميثاق»



الاثنين: 14 / 2 / 2011م  
الموافق: 11 / ربيع اول / 1432هـ  
العدد: (1542)

# مشروع قانون لمكافحة التهرب الضريبي واختصار الإجراءات الضريبية

## اختصار الإجراءات الضريبية

الذاتي واعتماد نظام تحليل المخاطر والفحص بالعيّنة. وكان رئيس مصلحة الضرائب أحمد غالب قد جدّد تأكيده المضي في تنفيذ قانون الضريبة العامة على المبيعات وفقاً للقانون المؤيد من المحكمة الدستورية العليا مؤخراً.

### التراجع

وقال غالب في جلسة نقاشية عقدت بصنعاء مؤخراً مع ممثلي وسائل الإعلام نظماً مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي إن بعض أفراد القطاع الخاص يحاولون التلمس من تطبيق القانون، معبراً عن أسفه لعرقلة تطبيقه حتى بعد صدور حكم المحكمة الدستورية، ورفض دعاوى القطاع الخاص.

وأكد غالب أنه «من سابع المستحيلات التراجع عن تنفيذ القانون، مهما حاول البعض اختلاق الأباطيل وتضليل الناس، فالقانون أمّته المصلحة الوطنية، ومحاوله عرقلة لا تعبر إلا عن مصالح شخصية ضيقة، مشيراً إلى أنه يعد من أهم أدوات برنامج الإصلاح الذي اتخذته الحكومة وبدأت في تنفيذه منذ عام ١٩٩٥ لإيجاد موارد مستدامة ومتنامية وتحصيل الموارد المتاحة دون تكليف المواطن أعباء جديدة.

وأوضح أن الآليات السابقة في تحصيل ضريبة المبيعات كانت لا تتجاوز ٢٠٪ مما يفترض تحصيله من ضرائب إلى خزينة الدولة، مبيّناً أن الضرائب ارتفعت عقب البدء بتطبيق القانون إلى ١٥٨ مليار ريال مقارنة بـ ٣٠ مليار ريال خلال العام ٢٠٠٩ وبزيادة حوالي ١٨٪.

وأشار إلى المميّزات التي يتمتع بها القانون الجديد حيث يقلل من الاحتكاك بين موظفي المصلحة والمكلفين.. مشيراً إلى أن «القانون معمول به في أكثر من ١٦٠ دولة في العالم بسهولة تطبيقه وما يوفره من شفافية في التعامل».

وأكد أحمد غالب أن الإصلاحات التشريعية والهيكلية والإجرائية الجارية في مصلحة الضرائب تؤسس لمرحلة جديدة في الفكر والممارسة وتعمل على قطع الصلات بكل سيئات الماضي وتنقل الثقة إلى جمهور المكلفين وتوسط طرف ثالث بحسم القضايا وهو الحاسب القانوني، معبراً عن أمه في أن يقدر القطاع الخاص هذا التوجه ويعمل على تعزيزه من خلال الالتزام بالمصادقية في كل تعاملاته مع الإدارة الضريبية.

وقال رئيس مصلحة الضرائب إن نسبة تخفيض الضرائب على المرتبات بموجب أحكام قانون ضرائب الدخل الذي بدأ سريانه منذ بداية العام الجاري تتراوح بين ٤٠٪ إلى ٥٧٪.

ورفض غالب ما يقال أن هذا الخفض لا يتجاوز مئات الريالات، موضحاً أن التخفيضات على المرتبات ترتفع كلما كانت المرتبات أقل، مشيراً إلى أن خزينة الدولة ستفقد حوالي ٨٠ مليار ريال جراء هذا التخفيض.

كشفت مصلحة الضرائب عن إعداد مشروع قانون مكافحة التهرب الضريبي، وإعداد مشروع قانون الإجراءات الضريبية بهدف تبسيط الإجراءات وتوضيح حقوق وواجبات كل من الإدارة الضريبية والمكلف، وذلك ضمن الاتجاهاست مستقبلية للإصلاحات الضريبية.

وأكدت المصلحة أن إصلاح النظام الضريبي يمثل أحد أهم آليات إصلاح السياسة المالية للدولة وتأتي تنمية الموارد الضريبية على رأس أهداف تلك الإصلاحات باعتبارها من أهم الموارد الذاتية غير النفطية التي تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي.

كتب/ جمال مجاهد



## إصلاح النظام الضريبي لتنمية الموارد غير النفطية

وتستوفى الضريبة على الربح العقاري للأشخاص الطبيعيين بواقع إيجار شهر واحد في السنة، بالإضافة إلى رفع حد الإغناء السنوي من ٣٦ ألف إلى ١٢٠ ألف ريال.

كما تستوفى الضريبة على الدخل الخاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية بمعدل ١٥٪ للمنشآت والمشاريع الاستثمارية التي لا يقل رأس المال المستثمر فيها عن ثلاثة ملايين دولار ولا يقل عدد العمالة المستخدمة المتضمنة مشاريع البنية الأساسية للطاقة والطاقة الكهربائية ومياه الشرب والصرف الصحي والطرق والنقل البري والبحري والجوي والتنمية الصحية والمستشفيات وإنتاج برامج وأنظمة الحاسبات الآلية والفنادق والمدن السياحية وأماكن الترفيه للأطفال والتلميح الصناعية والزراعية الإنتاجية.

وتضمن القانون نظام حوافز خاص بالمشاريع الاستثمارية العاملة في مجال التعدين بما يعادل ١٥٠ مليون دولار فأكبر خلال السنوات الخمس الأولى، وتعزيز إجراءات الامتثال الطوعي للمكلفين عن طريق اعتماد نظام الربط

### ضرائب الدخل

وبهدف تطوير تشريع ضرائب الدخل صدر القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن ضرائب الدخل ليحل محل القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته حيث تم إعداد المشروع من قبل المصلحة بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص وفي المقدمة الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية وفروعها بأمانة العاصمة ومحافظات الجمهورية ومنظمات المجتمع المدني وجمعية المحاسبين القانونيين وأراء الأكاديميين بحيث يحقق أفضل الممارسات الدولية الحديثة من حيث شفافية ووضوح الأحكام وبساطة الإجراءات وعدالة التنفيذ.

ومن أهم ملامح قانون ضرائب الدخل خفض ضريبة الأرباح من ٣٥٪ إلى ٢٠٪ وإلى ١٥٪ بالنسبة للمشاريع الاستثمارية، وخفض ضريبة المهن غير التجارية وغير الصناعية من ٣٥٪ إلى ٢٠٪، وخفض ضريبة المرتبات والأجور وما في حكمها من ٢٠٪ إلى ١٥٪، وخفض الضريبة على التصرفات والمبيعات العقارية إلى ١٠٪ بدلاً من ٢٠٪.

### أحمد غالب:

### على القطاع الخاص

### الالتزام بالمصادقية

### في تعامله مع

### الإدارة الضريبية

إقراره وعلى مسؤوليته.

وصدر القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١ وهي ضريبة بديلة للضرائب على الإنتاج والاستهلاك والخدمات التي كانت مفروضة بموجب القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته وتفرض الضريبة بنسبة ٥٪ وهي أدنى نسبة في العالم، حيث تعمل الإدارة الضريبية على تطوير وتحديث التشريعات من خلال مراجعة منظومة التشريعات القائمة «الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة».

وأوضح تقرير حول الاتجاهاست المستقبلية للإصلاحات الضريبية حتى عام ٢٠١٥ - حصلت عليه «الميثاق» أن من ضمن تلك الإصلاحات تعديل قانون ضريبة المركبات والآليات بتعديل معدل الضريبة إلى نسبة مقطوعة بدلاً من فرض الضريبة على أساس مبلغ مقطوع على كل لتر بنزين أو ديزل وإدخال مادة الغاز المستخدم كوقود لتشغيل المركبات، وإعداد مشروع قانون للرسوم القنصلية بدلاً عن الوضع الحالي المتمثل في قرار من مجلس الوزراء وذلك بهدف إعادة تنظيم إجراءات المعاملات القنصلية والرسوم المفروضة عليها وفق آلية مبسطة وحديثة.

وفي مجال تحديث الإدارة سيتم التحوّل الكامل إلى الهيكلية التنظيمية الجديدة لرئاسة المصلحة والإدارات الضريبية التنفيذية، وتوصيف الوظائف الضريبية لمختلف المستويات الوظيفية لتحقيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، وتحديث أنظمة الرقابة الداخلية وإصدار أدلة العمل الإجرائية على مستوى كل وظيفة، واعتماد آليات حديثة للتخطيط السليم والاهتمام بالإحصائيات والمعلومات اللازمة لدعم سلطة اتخاذ القرار بكل شفافية ودقة، واعتماد آليات حديثة لتقييم أداء مختلف المستويات الوظيفية للإدارة الضريبية الإشرافية والتنفيذية.

### شفافية

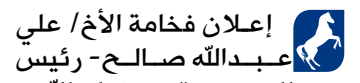
وأكد أن الأهداف الرئيسية للإصلاحات الضريبية تتمثل في إعادة بناء النظام الضريبي على أسس أكثر عدالة وشفافية، وإيجاد إدارة ضريبية حديثة تعتمد على الكفاءة والفاعلية، وتبسيط الإجراءات وتحديث آليات العمل، وتحسين مستوى الخدمات المقدّمة للمكلفين وتفعيل الالتزام الضريبي، ورفع مساهمة الموارد الضريبية في الناتج المحلي.

### ضريبة المبيعات

ولفت التقرير إلى أهم ملامح قانون ضريبة المبيعات المتمثلة في إعفاء عدة سلع هي القمح وقيق القمح والأرز والأدوية والذهب الخام والأمتعة الشخصية الخاصة بالمسافرين القادمين من الخارج والنقود الورقية والمعدنية المتداولة، وإعفاءات من الضريبة بمقتضى الاتفاقيات وحالات المعاملة بالمثل، وإعفاء الخدمات المالية المصرفية والصحية والعلاجية والتعليمية والتأمين والنقل البري الداخلي والمياه والمجاري والكهرباء وغيرها من الخدمات الضرورية، واستثناء مدخلات الإنتاج والسلع الرأسمالية الخاصة بالإنتاج «آلات ومعدات» للمصنّعين المسجلين الذين يسكنون سجلات وحسابات منتظمة من تأدية الضريبة في المنافذ الجمركية، بالإضافة إلى التسجيل بنظام الضريبة لمن بلغت إجمالي قيمة مبيعاته السنوية من السلع والخدمات مبلغ ٥٠ مليون ريال «ما يعادل ٢٢٢ ألف دولار»، وحق المسجل في خصم ضريبة المدخلات واسترداد الضريبة، واعتماد نظام الربط الذاتي بحيث يقوم المكلف بحساب الضريبة ذاتياً وتقبل المصلحة

## مع الرئيس من أجل الوطن

### عامر عيطة الجابري



إعلان فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح - حفظه الله - الجمهورية - المبادرة التاريخية الأخيرة أمام أعضاء مجلسي النواب والشورى، المنبثق من النية الصادقة والحكمة التي يتمتع بها القائد.. لقد جاءت تلك المبادرة بدافع وطني وحرص شديد على وطن الثنائي والعشرين من مايو ١٩٩٠م الذي له الشرف الكبير والفخر في رفع رايته عالياً من مدينة عدن الباسلة لكي لا يدخل في الصراعات المصاحبة بالمصالح الضيقة لبعض القوى السياسية التي تتخبط ولا تعرف ماذا تريد، فالمبادرة التي تقدم بها فخامته قطعت الطريق عليهم وجاءت ليس بحسب ما يتصورون، بل حاملة معها شعار «اليمن أولاً»، ومصلحة الوطن فوق كل المصالح ذلك الشعار الذي يتمسك به فخامة الرئيس القائد ومن حوله كل الشرفاء من أبناء الشعب الوفي.

ومن هنا وعبر ذلك المنبر الاعلامي أذعو كافة القوى السياسية والوطنية وشعبنا الأبى الحريص على مصلحة الوطن وأمنه واستقراره إلى الوقوف وقفة رجل واحد لدعم ومساندة المبادرة ليكونوا عوناً لما فيه الخير للشعب والوطن وعدم الانجرار وراء من يسعون إلى تحقيق المصالح الضيقة التي لا تخدم مصلحة الوطن، بل تضر به وبأبنائه.. والحقيقة أن مبادرة فخامة الأخ الرئيس قد أتلفت صدور أبناء الشعب الشرفاء الذين يضعون مصلحة الوطن في حدقات أعينهم بمن فيهم أناس من المعارضة واستشعارهم للمسؤولية، فالوطن للجميع، ويتوجب على القوى السياسية المعارضة أن تستشعر تلك المسؤولية وتعود إلى طريق الصواب من خلال الرجوع إلى طاولة الحوار وتحكيم العقل والمضي نحو الوفاق الوطني ليس لعلي عبدالله صالح ولكن للوطن للخروج به من النفاق المظلم. كما يتوجب على الجميع السعي الصادق والوقوف الجاد مع فخامة الرئيس بهدف إنجاح المبادرة لتجنيد الوطن وأبنائه كل الخاطر والفنن لما لها من عواقب وخيمة على التطور والازدهار.. وفق الله القيادة السياسية ومن حولها كل الخيريين والشرفاء للسير بالوطن نحو الغد الأفضل..

## عبد الحملي- عضو محلي حجة لـ«الميثاق»:

# نافذون يعرقلون المشاريع الخدمية في مديرية خيران المحرق

- وجه فخامة الرئيس الحكومة ووزارة الأشغال بتنفيذها، وتم إعداد الدراسة على نفقة المجلس المحلي بالمحافظة بشق وسفلة الطريق الذي يبلغ طوله (٤٥ كم)، إلا أن الاخوة في وزارة الأشغال لم يدروا المشروع في موازنة العام الجاري، رغم التوجيهات والأوامر العديدة من الرئيس ونائبه ورئيس الحكومة، وكذا المراسلات والمطالبات من قيادة المحافظة والسلطة المحلية، وحسب التقديرات الأولية للمشروع، فإن تكلفته تصل إلى نحو مليار ومائتين وخمسين ألف ريال.

## مسؤولون يحرّمون المواطنين من خدمات مشروع المياه والكهرباء

< كيف هي حالة الضمان الاجتماعي في مديرية خيران المحرق؟ >

- كان هناك حتى عام ٢٠٠٦م، حوالي ٢٩٠٠ حالة تقريبا مستفيدة من شبكة الضمان، وعدد الحالات التي تم ضمها خلال السنوات الأربع الأخيرة، يتراوح ما بين ٣٤٠٠ إلى ٣٥٠٠ حالة، وبموجب المسح الشامل الذي تم تنفيذه في عام ٢٠٠٨م، سيتم ضم حالات جديدة خلال العام الجاري، وكذلك توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية باعتماد (٥٠٠ ألف حالة ضمان جديدة، لا شك أنه سيكون لمحافظة حجة نصيب الأسد منها نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة لأبنائها.

، رغم ان هناك من يحاول الالتفاف على المال العام بمطالبة المجلس المحلي بصرف مبالغ مالية بدعوى ثمن قيمة الأرض، كما ان هناك ملاعب أخرى سيتم إنشاؤها في بعض العزل، وقد رصد لها المجلس المحلي موازنات في موازنة العام الجاري.. كما تم إنجاز مستشفى ريفي في مركز المديرية، ونعد حالياً مناقصة لإنجاز المعهد الصناعي التجاري التقني في مركز المديرية أيضاً.

< وماذا عن مشروع المياه لمركز المديرية المتوقع منذ سنوات وكذلك الأمر بالنسبة لمشروع الكهرباء؟ >

- بالنسبة لعدم تشغيل مياه مركز المديرية، رغم انه جاهز منذ سنوات طويلة، فالمشكلة تكمن في الخلاف حول ادارة المشروع، حيث يحاول البعض الاستيلاء على المشروع وإسناد ادارته لأقربائه للاستحواذ على إيراداته، ورغم انه تم تشكيل ادارة لذلك، إلا أن المشروع لم يعمل حتى الآن.. وأما عن الاسباب التي تقف وراء عدم تشغيل كهرباء المديرية، فهو الماوال والذي لم يسلم للمشروع بدعوى أنه لم يتقاضى مستخلصاته المالية من قبل هيئة كهرباء الريف.

< وماذا عن الطريق الخاصة بالمديرية، التي كان فخامة رئيس الجمهورية قد وجه الجهات المعنية بتنفيذها؟ >

شكا عضو المجلس المحلي لمحافظة حجة، ممثل مديرية خيران المحرق ، الأخ عبد الحملي، بمرارة من الصعوبات التي تحول دون انجاز المشاريع التنموية والخدمية في المديرية، بسبب العراقيل التي تضعها شخصيات- وصفها بالمتنفذة- تعمل على إعاقة كل مشروع تنموي وخدمي لأبناء المديرية، بهدف تحقيق مصالح شخصية..

«الميثاق» أجرت هذا اللقاء معه للتعرف على تلك العراقيل، وقضايا المديرية.. فألى نص اللقاء:



## لقاء: منصور الغدره

توجيهات عليا ترفضها وزارة الأشغال عزلة ومركز انتخابي في المديرية. والمعوقات التي تحبط عمل المجالس المحلية تتلخص بالتدخلات في اختصاصات السلطة المحلية من قبل بعض النافذين في المحافظة الذين يعملون على عرقلة عمل السلطة المحلية من انجاز المشاريع لأسباب يهدفون من وراءها تحقيق مصالحهم الشخصية ويحرمون المواطن من خدمات تلك المشاريع، وهم في أمس الحاجة اليها.

< كيف تنظر إلى أهمية مبادرة فخامة الرئيس بشأن العودة للحوار بين المؤتمر وأحزاب اللقاء المشترك؟ >

- رغم ان المبادرة جاءت في الوقت الذي كانت فيه قواعد وأنصار المؤتمر الشعبي العام في محافظة حجة جاهزين للاستحقاق الانتخابي النيابي، إلا أنها قطعت الطريق أمام المتصلحين والمتآمرين على الوطن، حيث إنها تهدف إلى تحقيق الوفاق الوطني، وإشراك مختلف القوى السياسية في صناعة القرار وإدارة الشأن الوطني.

وما يأمله المؤتمرون وجميع المواطنين في محافظة حجة وغيرها، ان تجد المبادرة أذانا صاغية وبقولا حكيمه للتعامل معها والاستجابة لها، حتى تترجم مضامينها على أرض الواقع لتسهم في ترسيخ الأمن والاستقرار والرفاهية للوطن والمواطن.

## مشاريع.. ومعرقلون!

< ما تقييمكم لداءه محلي المحافظة والمديريات وبالذات في الجانب التنموي..؟ >

- رغم وجود الكثير من المعوقات والصعوبات امام المجالس المحلية، إلا ان قيادة المحافظة تبذل جهودا كبيرة في انجاز المشروعات الخدمية، فضلا عن متابعة تنفيذ المشاريع التي كانت متعثرة، وأصبح عدد كبير منها يعمل، فيما لا يزال العمل جاريا لإنجاز بقية المشاريع.. ويجري في الوقت الحالي تنفيذ مشروع مياه في منطقة بني حمرة بتكلفة (٩٥ مليون ريال، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع مياه لكل